

ملخص البحث

تهدف هذه الرسالة أن تدرس وتحلل صكوك المضاربة في ماليزيا عن طريق دراسة شروط الإصدار في ثلاث شركات وقرارات المجامع الفقهية وآراء الفقهاء حتى يتبين لنا ما إذا كانت الصكوك موافقة للمضاربة الشرعية. استخدم الباحث منهج جمع المعلومات والمقابلة الشخصية للحصول على المعلومات والبيانات، واستطلاع آراء الخبراء عن المضاربة بصفة عامة وصكوك المضاربة بصفة خاصة في ماليزيا. استخدم الباحث - كذلك - منهج تحليل المعلومات لتحليل آراء الفقهاء بخصوص المضاربة وصكوك المضاربة، وكذلك تحليل النتائج التي يمكن الوصول إليها. استخدم الباحث - أيضاً - المنهج المقارن لمقارنة آراء ووجهات نظر الفقهاء. انتهى الباحث إلى أن صكوك المضاربة في ماليزيا موافقة لبعض خصائص المضاربة الشرعية لكنها - في نفس الوقت - غير موافقة لأهم هذه الخصائص. تتفق هذه الصكوك مع المضاربة الشرعية في أن هناك نسبة مئوية محددة من الأرباح متفق عليها مسبقاً يحصل عليها كل طرف. نصت بعض الشركات على أن أرباح الأموال سيتحملون أي خسارة قد تحدث. لا يكفي هذا لكي نعتبر الصكوك موافقة للمضاربة الشرعية. لا تتفق الصكوك مع المضاربة الشرعية لأن هناك تعهد من شركتين برد الأموال كاملة عند انتهاء المضاربة. بذلك يكون رأس المال مضموناً. تم إصدار الصكوك بسعر الخصم في إحدى الشركات. بذلك يكون الربح مضموناً. تم إطفاء الصكوك بالقيمة الاسمية وليس بالقيمة السوقية في كل الشركات، وهذا لا يتفق مع مبادئ المضاربة الشرعية.